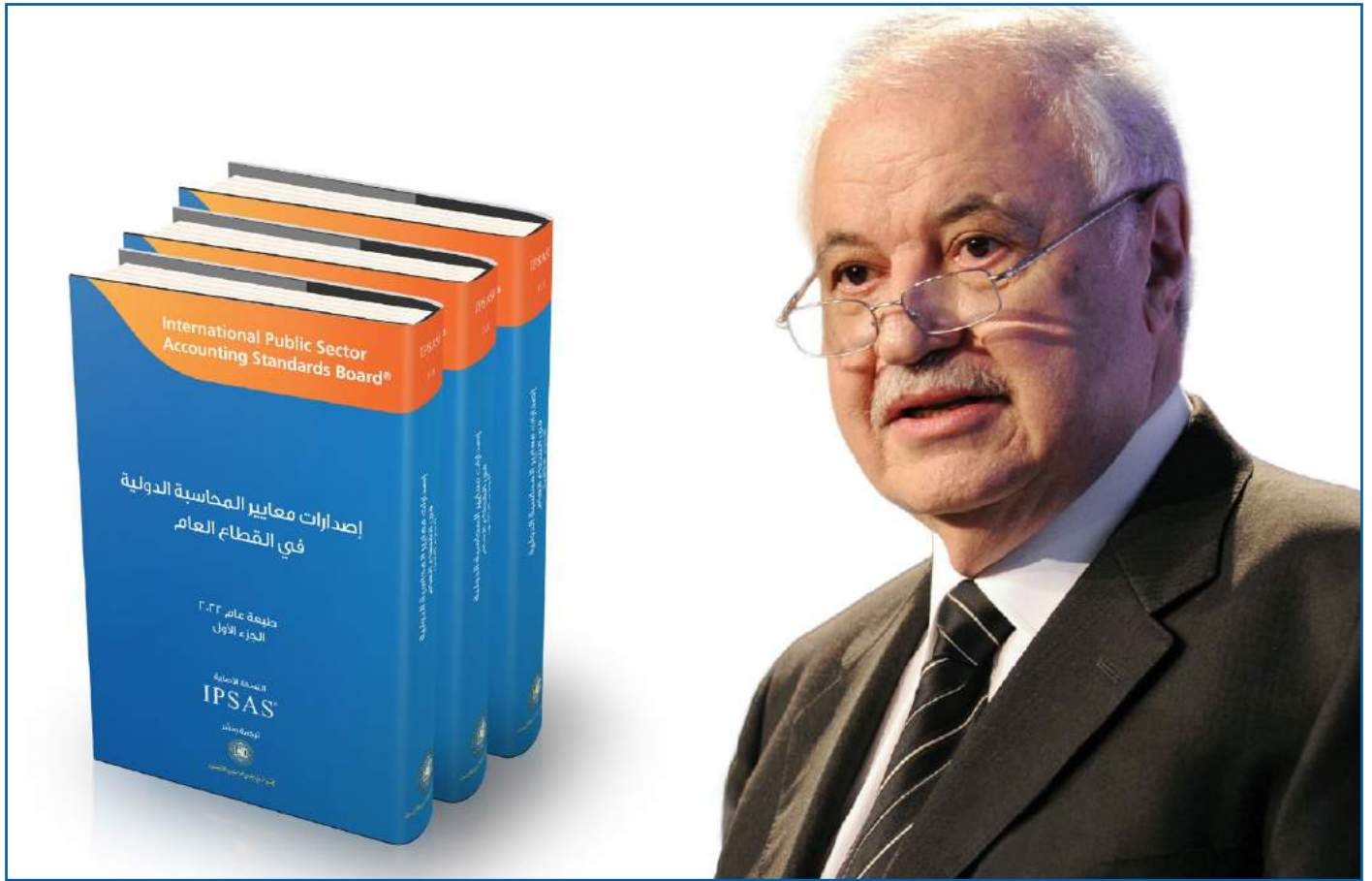


مجلة المجمع

حزيران ٢٠٢٣ - الإصدار ١٠٣

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



أبوغزاله: إصدار النسخة العربية لكتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٢٢

رئيس التحرير : سالم العوري
إعداد : سمر فليفل
مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة
تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله



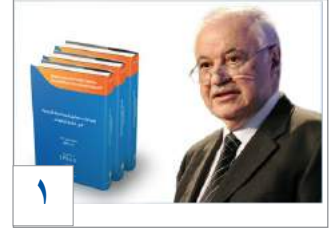
في هذا العدد:-

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يبدأ في إعداد معيار إفصاحات المناخ في القطاع العام



٤

أبوغزاله: إصدار النسخة العربية لكتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٢٢



١

حزمة من الإصدارات لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام حول الإيرادات ومصروفات التحويل



٥

«الدولي العربي للمحاسبين القانونيين» يشارك في معارض وظيفية



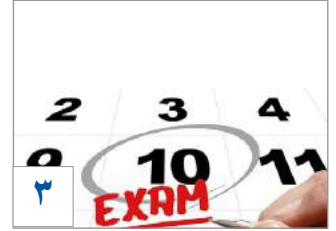
٢

مجلس معايير المحاسبة الدولية وآخر التحديثات والمستجدات والقرارات التمهيدية

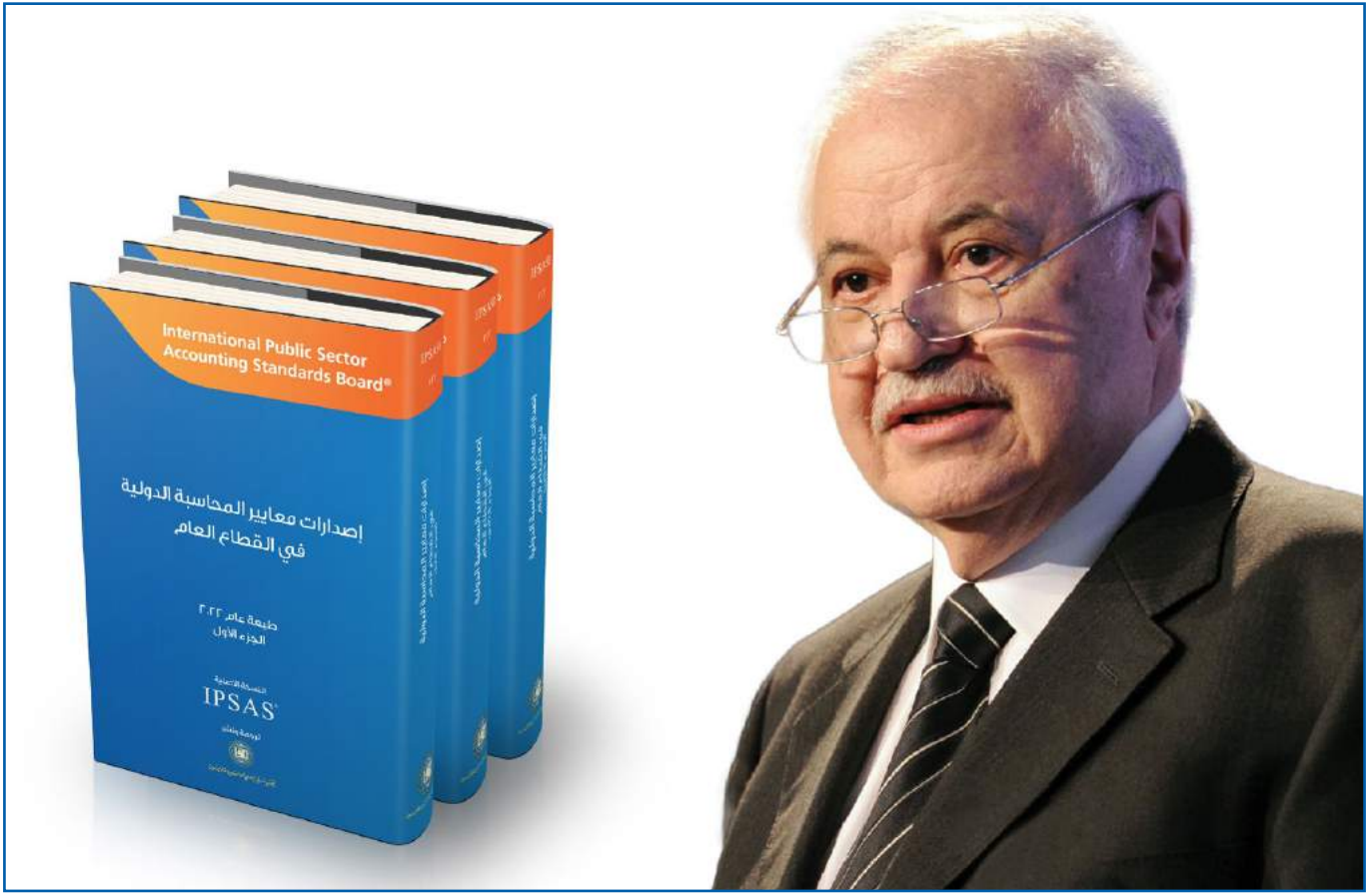


٦

IASCA يعقد امتحانات مؤهل (IACPA) في حزيران ٢٠٢٣



٣



- عمان – أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) عن إصدار الجمعية للنسخة العربية المترجمة من كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٢٢.
- وأشار إلى أن الجمعية تسعى لتطوير علوم المحاسبة والإدارة وما يتصل بها ويتفرع عنها من مبادئ تطبق على كل أو بعض الخدمات المهنية، مضيفاً أنها تسعى أيضاً إلى تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية من خلال اهتمامها بالإصدارات المحاسبية ومتابعة كل جديد وحديث في مهنتي المحاسبة والتدقيق.
- وأشار أبوغزاله إلى أن الجديد في هذه النسخة هو اعتماد مجلس معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام المعايير الجديدة.
- وتشمل المعايير الجديدة ما يلي:
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٥ « تكاليف الاقتراض - إرشادات غير إلزامية».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٣ « عقود الإيجار» (الصادر في يناير ٢٠٢٢).
 - التحسينات على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٢١ (الصادر في يناير ٢٠٢٢).
- التعديلات**
- تم تعديل بعض المعايير بسبب مشروع IPSASB لعام ٢٠٢١، الذي يتضمن إدخال تعديلات غير عاجلة ولكنها ضرورية على المعايير التالية:-
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٧ « الممتلكات والمصانع والمعدات».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٩ « المخصصات، والالتزامات والأصول المحتملة».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٢ « الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام»؟
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٩ « الأدوات المالية: الاعتراف والقياس».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٠ « الأدوات المالية: الإفصاحات».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٣ « تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣٩ « منافع الموظفين».
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤١ « الأدوات المالية».



«الدولي العربي للمحاسبين القانونيين» يشارك في معارض وظيفية

عمان - شارك المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في عدد من المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها في عدد من الجامعات تشمل الجامعة الأردنية وجامعة الإسراء وجامعة الشرق الأوسط وجامعة فيلادلفيا.

JOB FAIR

وتأتي هذه المشاركة كجزء من المسؤولية الاجتماعية والدور التكاملي الذي يتولاه المجمع مع المؤسسات المهنية لدعم خريجي الجامعات الأردنية، وانطلاقاً من حرص المجمع على تقديم برامج تأهيلية مهنية لسوق العمل وإتاحة الفرصة أمام الطلاب والزوار بالتعرف على خدمات المجمع والدورات التي يقدمها بالإضافة إلى كيفية استفادة الطلاب من هذه الدورات لغايات التوظيف. وشهد جناح المجمع إقبالاً كبيراً من الطلبة والزوار الذين حرصوا على التعرف على ما يقدمه المجمع من دورات المهنية.

IASCA يعقد امتحانات مؤهل (IACPA) للمرة الأولى في ٢٠٢٣

عمان- عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)» في مختلف أنحاء الوطن العربي، وذلك للمرة الأولى خلال العام ٢٠٢٣ حيث سيتم عقد الدورة الثانية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

وتم الإعلان عن النتائج من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمجمع، وبلغت نسبة النجاح ١٨٪.

ويتضمن المؤهل أربعة أجزاء وهي الاقتصاد والتمويل، المحاسبة، التدقيق، التشريعات.

ويهدف المؤهل إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولية



(IFRS) وتطوير القدرة على تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، بالإضافة إلى المساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يبدأ في إعداد معيار إفصاحات المناخ في القطاع العام مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يمضي قدماً في إعداد أول معيار للاستدامة في القطاع العام



من منشآت القطاع العام بما يلزم لتحقيق الشفافية والمساءلة وقابلية المقارنة في الجهود الساعية نحو التصدي لأزمة المناخ وغيرها من التحديات المتعلقة بالاستدامة.

نيويورك - وافق المحاسبون على الورقة التشاورية بعنوان دفع إعداد التقارير بشأن الاستدامة في القطاع العام والصادرة عن المجلس على أن القطاع العام بحاجة ملحة لمعايير استدامة خاصة به وعلى أن المجلس، بخبرته التي تصل إلى ٢٥ عاماً في إعداد المعايير، عليه أن يقود هذه الرحلة. فمعايير الاستدامة الخاصة بالقطاع العام ستسلح الحكومات وغيرها



وبانطلاق العمل في المشروع، سينشئ المجلس مجموعة عمل مختصة بموضوع المناخ وذلك للاستعانة بخبرات المشاركين في المجموعة واستشاراتهم في هذا المجال لدعم المشروع. وسينشئ المجلس أيضاً مجموعة عمل مرجعية مختصة بالاستدامة وذلك لتقديم المشورة بخصوص برنامج معايير الاستدامة بأكمله.

ويعد إشراك المجتمع العالمي في إعداد معايير الاستدامة في القطاع العام أمر أساسي. ويستمر المجلس في سعيه للحصول على الدعم لبرنامج إعداد معايير الاستدامة ويطلب بموارد إضافية لدعم جهوده والتحرك بالسرعة المطلوبة.

رابط الاطلاع على موجز مشروع الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

وقد قرر المجلس، في أعقاب نشر ورقة بحثية تتناول تحديد النطاق، أن يمضي قدماً في إعداد معيار مخصص لإفصاحات المناخ في القطاع العام ونشر **موجز لمشروع هذا العمل الرئيسي الجديد**. حيث أن إعداد التقارير عن أزمة المناخ هو أحد الموضوعات بالغة الأهمية المتعلقة بتقارير الاستدامة، وهي التقارير التي ستطرق أيضاً لموضوعات بيئية وأخرى متعلقة بالحوكمة.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، «إيان كاروترز»، قال: **«إن قرار المجلس بإعداد معيار مخصص لإفصاحات المناخ في القطاع العام هو خطوة أولى كبيرة نحو سد احتياج القطاع العام لمعايير الاستدامة»** وأضاف **«يسعدنا في المجلس الاستجابة لدعوات الأطراف المعنية بهذه الطريقة ونأمل أن نتمكن في الأشهر القادمة من بدء العمل في مشروعات أخرى في هذا المجال بالغ الأهمية»**.

حزمة من الإصدارات لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام حول الإيرادات ومصروفات التحويل الفصل الخاص بإطار المفاهيم نافذ المفعول

نفاذ معياري المحاسبة الدوليين في القطاع العام ٤٧ و ٤٨ مطلع ٢٠٢٦



القطاع العام «إيان كاروترز» قال: «تتناول هذه الإصدارات نسبة كبيرة من المعاملات في جميع منشآت القطاع العام، ونشرها هو معلم مهم من معالم المحاسبة في هذا القطاع.» وأضاف **«بتقديم منهج متين مستند إلى المبادئ في محاسبة معاملات الإيراد ومصروفات التحويل، فإن هذه الإصدارات ستساعد في زيادة الشفافية والمساءلة في معاملات القطاع العام على مستوى العالم.»**

تُعدّل التحديثات التي أدخلت على الفصل الخامس من إطار المفاهيم تعريف الأصل والالتزام وتضيف إرشادات جديدة عن تحويل الموارد ووحدة المحاسبة والترتيبات الملزمة التي لا تنفذ بشكل متكافئ. توفر هذه التغييرات أساساً متيناً للإرشادات في المعايير الجديدة.

ويحل المعيار ٤٧ محل المعيار ٩، الإيراد من المعاملات التبادلية، والمعيار ١١، عقود الإنشاء، والمعيار ٢٣، الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) ويضيف نموذجين محاسبيين للاعتراف بمعاملات الإيراد في القطاع

نيويورك - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الجهة المعدة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي التي تستخدمها الحكومات ومنشآت القطاع العام الأخرى على مستوى العالم، حزمة متكاملة من الإصدارات المتعلقة بالإيرادات ومصروفات التحويل والتي تتكون من:-

- **إطار مفاهيم محدث: الفصل الخامس، بنود في البيانات المالية**
- **معياري المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٧ «الإيراد»**
- **معياري المحاسبة الدولي في القطاع العام ٤٨ «مصروفات التحويل»**

تعمل هذه الإصدارات الثلاثة على تحديث وتبسيط المبادئ القائمة، وتسد فجوة موجودة في أدبيات المجلس، مما يؤدي إلى تقديم إرشادات أكثر اتساقاً لمستخدمي المعايير وتدعم التنفيذ الأفضل على الصعيد العالمي. وتقدم الإصدارات التي استندت إلى إسهامات الأطراف المعنية وخضعت للتنقيح على مدار عدة سنوات ما يلي:

- مصدرأ موحداً للإرشادات المحدثة القابلة للتطبيق على جميع معاملات الإيراد على مستوى القطاع العام.
- نموذجاً محاسبياً جديداً ومبسّطاً للاعتراف بمصروفات التحويل وقياسها في القطاع العام.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في



تاريخ نفاذ معياري المحاسبة الدوليين في القطاع العام ٤٧ و ٤٨ هو ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. أما التحديثات على إطار المفاهيم فهي سارية بمجرد نشرها.

كيفية الاطلاع على الإصدارات

للاطلاع على تحديثات إطار المفاهيم: الفصل الخامس، بنود في البيانات المالية، والمعياري ٤٧، والإيراد، والمعياري ٤٨، مصروفات التحويل، وعلى ملخصها والندوة عبر الإنترنت، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB website.

ويحث مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنتسبين إليه والشركاء على تعريف أوساط الأعضاء والعاملين في هذه الجهات بهذه الإصدارات.

www.ifac.org المصدر:

العام وقياسها، بناءً على وجود ترتيب ملزم. ويأتي المعيار الجديد متوافقاً مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥، الإيراد من العقود مع العملاء، مع توسيع نطاق التطبيق على مستوى القطاع العام. وأدرجت إرشادات إضافية لمساعدة المنشآت على تطبيق المبادئ المحاسبية على المعاملات الخاصة بالقطاع العام، مثل تحويلات رأس المال والمعاملات الإجبارية.

ويقدم المعيار ٤٨ إرشادات بخصوص مصروفات التحويل، وفيها تسدد المنشأة المحولة موارد منشأة أخرى دون الحصول على أي مقابل مباشر، وهو الأمر المتعارف عليه في القطاع العام على مستوى العالم. وقد استندت محاسبة مصروفات التحويل على ما إذا كانت المعاملة تسفر عن حق واجب النفاذ في أن يفي مستلم التحويل بالتزاماته. ويقدم المعيار ٤٨ لتفعيل هذا المبدأ نموذجين محاسبين يستندان لوجود ترتيب ملزم من عدمه.

مجلس معايير المحاسبة الدولية وآخر التحديثات والمستجدات والقرارات التمهيدية



عامية»، (سيصدر هذا المعيار ضمن مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يستهدف الحد من متطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات التابعة المؤهلة لذلك).
• خطوات العملية السليمة - بما في ذلك التصريح ببداية عملية التصويت - على مسودة العرض بعنوان الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية.

الشركات التابعة دون مساءلة عامة - الإفصاحات (جدول الأعمال الورقة ١٥)

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً إدخال بعض التعديلات التبعية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية «الشركات التابعة دون مساءلة عامة» وذلك بعد صدور المعيار. ستضيف التعديلات متطلبات الإفصاح التالية، وهي المتطلبات التي قدمت في مسودة العرض بعنوان الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية:

أ. لجميع الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تقع في نطاق معيار المحاسبة الدولي ٣٢، الأدوات المالية: العرض، تفصح المنشأة عن المطالبات وتصنفها مقابل أصولها بطريقة تعكس الاختلافات في طبيعتها وأولياتها، بحد أدنى، على أن تميز بين:

(الأدوات المالية، عمليات اندماج الأعمال - الإفصاحات والشهرة والانخفاض، البيانات المالية الأولية، إلغاء المستأجر للاعتراف بالتزامات الإيجار (الإفصاح عن الفروقات المؤجلة بين القيمة العادلة وسعر المعاملة)

لندن- ألفت آخر تحديثات ومستجدات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والتابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الضوء على القرارات التمهيدية التي اتخذها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويمكن الاطلاع على المشروعات التي تأثرت بهذه القرارات من على رابط [خطة العمل](#). حيث تم التصويت على القرارات النهائية التي اتخذها المجلس بخصوص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات وفقاً لما جاء في [دليل الإجراءات السليمة](#) الصادر عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الأبحاث وإعداد المعايير

الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية (جدول الأعمال الورقة ٥)

عقد المجلس اجتماعاً في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠٢٣ لمناقشة ما يلي: -
• تعديلات تبعية مقترحة على المعيار الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية «الشركات التابعة دون مساءلة



١. الأدوات المالية المؤمنة وغير المؤمنة.
٢. الأدوات المالية الخاضعة تعاقدياً والأدوات المالية غير الخاضعة تعاقدياً.
ب. بالنسبة للأدوات المالية التي لها خصائص الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية في آن معاً (باستثناء المشتقات القائمة بذاتها)، على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول:

١. السمات المماثلة للديون في الأدوات المالية التي تصنف باعتبارها أدوات حقوق ملكية.
٢. السمات المماثلة لحقوق الملكية في الأدوات المالية التي تصنف باعتبارها التزامات مالية.
٣. السمات المماثلة للديون ولحقوق الملكية والتي تحدد تصنيف تلك الأدوات المالية باعتبارها التزامات مالية، أو أدوات حقوق ملكية أو أدوات مالية مركبة.
٤. الشروط والأحكام التي تشير إلى أولوية التصفية.
٥. الشروط والأحكام التي قد تؤدي إلى تغييرات في أولوية التصفية.
٦. وجود أكثر من مستوى من الخضوع التعاقدية، حسب الحاجة (على سبيل المثال، إذا كانت بعض الالتزامات الخاضعة هي خاضعة تعاقدياً لبعض الالتزامات الأخرى الخاضعة تعاقدياً).
٧. أي عدم تيقن مؤثر فيما يخص تطبيق القوانين أو الأنظمة ذات العلاقة والتي قد تؤثر على كيفية تحديد أولوية التصفية.
٨. الترتيبات الداخلية في المجموعة مثل الضمانات التي قد تؤثر على أولوية تصفيتها (على سبيل المثال، تحديد المنشآت التي تقدم الضمانات وتحصل عليها).

العملية السليمة وتصريح البدء في عملية التصويت (جدول الأعمال الورقة ٥ب)

- قرر المجلس تحديد فترة ١٢٠ يوماً للتعليق على مسودة العرض الخاصة بالأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية.
- وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.
- أشار أحد أعضاء المجلس إلى أنه سيعارض المقترحات الواردة في مسودة العرض المذكورة.
- أكد جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٤ عضواً على رضاهم على أن المجلس قد امتثل للمتطلبات المعمول بها في تطبيق عملية سليمة وأنه قد تشاور بالقدر اللازم ونفذ التحليل المطلوب للبدء في عملية التصويت على مسودة العرض.

عمليات اندماج الأعمال - الإفصاحات والشهرة والانخفاض (جدول الأعمال الورقة ١٨)

عقد المجلس اجتماعاً في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠٢٣ لمناقشة التغييرات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض الأصول فما يتعلق باختبار انخفاض الوحدات المولدة للنقد التي تشمل شهرة (اختبار الانخفاض).

إلغاء اختبار الانخفاض الكمي السنوي (جدول الأعمال الورقة ١٨أ)

- قرر المجلس ما يلي مبدئياً:
- أ. استبقاء مطلب إجراء اختبار انخفاض كمي سنوياً.
 - ب. عدم تبني أي من البدائل التي اقترحها المجابون على ورقة النقاش بعنوان عمليات اندماج الأعمال - الإفصاحات والشهرة والانخفاض الصادرة عن المجلس.

١. الأدوات المالية المؤمنة وغير المؤمنة.
٢. الأدوات المالية الخاضعة تعاقدياً والأدوات المالية غير الخاضعة تعاقدياً.
- ب. بالنسبة للأدوات المالية التي لها خصائص الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية في آن معاً (باستثناء المشتقات القائمة بذاتها)، على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول:
 ١. السمات المماثلة للديون في الأدوات المالية التي تصنف باعتبارها أدوات حقوق ملكية.
 ٢. السمات المماثلة لحقوق الملكية في الأدوات المالية التي تصنف باعتبارها التزامات مالية.
 ٣. السمات المماثلة للديون ولحقوق الملكية والتي تحدد تصنيف تلك الأدوات المالية باعتبارها التزامات مالية، أو أدوات حقوق ملكية أو أدوات مالية مركبة.
 ٤. الشروط والأحكام التي تشير إلى أولوية التصفية.
 ٥. الشروط والأحكام التي قد تؤدي إلى تغييرات في أولوية التصفية.
 ٦. وجود أكثر من مستوى من الخضوع التعاقدية، حسب الحاجة (على سبيل المثال، إذا كانت بعض الالتزامات الخاضعة هي خاضعة تعاقدياً لبعض الالتزامات الأخرى الخاضعة تعاقدياً).
 ٧. أي عدم تيقن مؤثر فيما يخص تطبيق القوانين أو الأنظمة ذات العلاقة والتي قد تؤثر على كيفية تحديد أولوية التصفية.
 ٨. الترتيبات الداخلية في المجموعة مثل الضمانات التي قد تؤثر على أولوية تصفيتها (على سبيل المثال، تحديد المنشآت التي تقدم الضمانات وتحصل عليها).
- ج. تفصح المنشأة عن الشروط والأحكام التي أصبحت سارية بمرور الوقت قبل نهاية الفترة التعاقدية للأداة المالية أو عن تلك التي أصبحت غير سارية في نفس الفترة.
- د. بالنسبة للأدوات التي تشمل الالتزامات المتعلقة باسترداد أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة، على المنشأة أن تفصح عن:
 ١. المبلغ المشطوب من حقوق الملكية والمدرج في الالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالتعهد ومكون حق الملكية الذي شطب منه المبلغ.
 ٢. مبلغ إعادة قياس المكسب أو الخسارة المعترف به في الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير.
 ٣. مبلغ المكسب أو الخسارة، إن وجد، الذي اعترف به عند التسوية في حال تسوية التعهد خلال فترة التقرير.
 ٤. المبلغ المشطوب من الالتزامات المالية والمدرج في حقوق الملكية في حال انتهاء صلاحية خيار البيع دون ممارسته.
 ٥. تفصح المنشأة بشكل منفصل عن إجمالي المكاسب أو الخسائر في فترات التقرير كل على حدة والتي تنشأ



وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

وافق ١٣ عضواً من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

جدوى تصميم اختبار انخفاض مختلف (جدول الأعمال الورقة ١٨ب)

قرر المجلس مبدئياً أنه من غير المجدي تصميم اختبار انخفاض مختلف والذي يكون، بتكلفة معقولة، أكثر فاعلية بصورة كبيرة من اختبار الانخفاض الذي يتطلبه معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في الوقت الراهن.

وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

مقترحات لتحسين فاعلية اختبار الانخفاض (جدول الأعمال الأوراق ١٨ج-١٨د)

ناقش المجلس ما يلي:

- مقترحات لتحسين فاعلية اختبار الانخفاض وهي المقترحات التي قدمها المجابون على ورقة النقاش الصادرة عن المجلس.
- معايير دراسة تلك المقترحات.
- تعليقات المجموعات الاستشارية التابعة للمجلس وتعليقات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على بعض المقترحات.

البيانات المالية الأولية (جدول الأعمال الورقة ٢١)

عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعاً في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٢٣ لإعادة التداول حول المقترحات الواردة في مسودة العرض بعنوان العرض العام والإفصاحات بخصوص:

- المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي يحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية (جدول الأعمال الورقة ٢١أ).
- الموضوعات المتعلقة بمقاييس أداء الإدارة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ القطاعات التشغيلية (جدول الأعمال الورقة ٢١ب).

المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي يحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية (جدول الأعمال الورقة ٢١أ)

أعاد المجلس التأكيد على قراراته المبدئية التي تطالب جميع المنشآت بتصنيف الدخل والمصروفات من المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي يحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية في فئة الاستثمار في بيان الربح أو الخسارة.

وقرر المجلس مبدئياً أن يفرض متطلبات انتقالية ستسمح للمنشآت باختيار قياس الاستثمارات في المنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، الأدوات المالية، وذلك عندما تحتفظ المنشأة بالاستثمارات، أو إذا كان يُحتفظ بالاستثمارات من خلالها، وكانت هذه المنشأة من بين منظمات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار وصناديق حصص الاستثمار والمنشآت المماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار (انظر الفقرة ١٨ من معيار المحاسبة الدولي ٢٨، الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة).

وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

وقرر المجلس مبدئياً سحب الفقرة الجديدة رقم ١٣٨ من معيار المحاسبة الدولي ٧، بيان التدفقات النقدية، المقترحة في مسودة العرض. ونتيجة لذلك، سيطلب من المنشأة أن تصنف في فئة واحدة توزيعات الأرباح التي تقبضها من المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي يحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، وذلك بتطبيق المتطلبات المعمول بها في المنشآت بخصوص توزيعات الأرباح المقبوضة الأخرى.

وافق ١٣ عضواً من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

الموضوعات المتعلقة بمقاييس أداء الإدارة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨ القطاعات التشغيلية (جدول الأعمال الورقة ٢١ب)

قرر المجلس ما يلي مبدئياً:

أ. توضيح أن مقاييس أداء الإدارة هي المقاييس التي تعكس رؤية الإدارة لأداء المنشأة بأكملها. وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

ب. وللتأكيد على المقترح الوارد في الفقرة ب ٨٣ من مسودة العرض، والتي تنص على أنه إذا كان مقياس أو أكثر من مقاييس أداء إدارة المنشأة مشابهاً لجزء من معلومات القطاعات التشغيلية التي تفصح عنها المنشأة تطبيقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨، يمكن للمنشأة أن تفصح عن معلومات بخصوص تلك المقاييس في نفس الإيضاح الذي ترد فيه المعلومات عن القطاعات التشغيلية، بشرط

أن تستوفي المنشأة أحد الشرطين التاليين:

١. تدرج في الإفصاح جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بخصوص مقاييس أداء الإدارة.
٢. تدرج في إفصاح منفصل جميع المعلومات المطلوبة بخصوص مقاييس أداء الإدارة.
٣. وافق ١١ عضواً من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

ب. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧، الأدوات المالية: الإفصاحات - بقصر تطبيق الفقرات ٦٢ و ٦٦ و ٦٧ من مسودة العرض على المنشآت التابعة المؤهلة التي توفر التمويل للعملاء باعتبار أن ذلك هو نشاطها الرئيسي.

ج. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٢، الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى - من خلال:

١. إضافة الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٩ (ب) و ١٩ هـ و ١٩ و ٣٠ و ٣١ من المعيار ١٢.

٢. تعديل الفقرة ٦٨ من مسودة العرض بإضافة «العمليات المشتركة» من الفقرة ب ٤ من المعيار ١٢.

د. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥، الإيراد من العقود مع العملاء، من خلال:

١. سحب الفقرة ٩٣ من مسودة العرض.

٢. إضافة الفقرة ١١٩ (أ) من المعيار ١٥.

٣. سحب الفقرتين ١٠٠ (د) و ١٠٥ من مسودة العرض.

٤. إضافة الفقرات الفرعية (هـ) و (ز) و (ط) من الفقرة ٥٣ من المعيار ١٦.

و. معيار المحاسبة الدولي ١، عرض البيانات المالية - من خلال:

١. إضافة الفقرة ١٣٧ من المعيار ١.

٢. سحب الفقرات ١٢٠-١٢٢ من مسودة العرض واستبقاء الفقرات ١١٢-١١٤ من معيار المحاسبة الدولي ١، حسب الاقتضاء.

ز. معيار المحاسبة الدولي ١٩ منافع الموظفين - من خلال:

١. إضافة الفقرة ١٤١ (ب) من المعيار ١٩، خاصة مطلب الإفصاح المنفصل عن آثار الدخل من الفائدة.

٢. استبدال الفقرة ١٥٢ (ج) (٣) من مسودة العرض بالفقرة ١٤١ (ج) (١) من المعيار ١٩.

٣. إضافة الفقرة ١٤٧ (ب) من المعيار ١٩.

ح. معيار المحاسبة الدولي ٢٧، البيانات المالية المنفصلة

- بتعديل الفقرات ١٧٧-١٨٠ من مسودة العرض للإشارة إلى متطلبات الإفصاح المعمول بها الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٢.

وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

الفقرة ١٦ من مسودة المعيار (جدول الأعمال الفقرة ٣١ ب) قرر المجلس ما يلي مبدئياً:

أ. استبقاء الفقرة ١٦ من مسودة العرض وعدم إضافة إرشادات.

ب. إن وضع هدف عام للإفصاح في المعيار هو أمر غير ضروري.

طلب المجلس من العاملين دراسة العلاقة بين الفقرة ب ٨٣ والمطلب العام لعرض الإفصاحات بأسلوب منهجي والوارد في الفقرة ٩٧ من مسودة العرض عند صياغة المعيار المقترح.

وناقش المجلس موضوعات معلقة أخرى متعلقة بمقاييس أداء الإدارة والتي خلص العاملون بشأنها إلى أنه ليس من المطلوب اتخاذ إجراءات إضافية، وتشمل تلك الموضوعات:

أ. الإجماليات الفرعية في بيان المكسب أو الخسارة.

ب. الإجماليات الفرعية (بخلاف الإجماليات الفرعية المحددة) التي يُفصح عنها في الإفصاحات ولا تُعرض في بيان المكسب أو الخسارة.

ج. الاتصالات العامة المتعلقة بالبيانات المالية المؤقتة.

لم يُطلب من المجلس اتخاذ أي قرارات.

وناقش المجلس تعديلاً تبعياً على الفقرة ٢٣ (و) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٨، والذي يشير إلى المطلب الوارد في معيار المحاسبة الدولي ١، عرض البيانات المالية، بالإفصاح عن طبيعة بنود الدخل أو المصروفات ومبلغها بشكل منفصل إذا كانت جوهرية.

لم يُطلب من المجلس اتخاذ أي قرارات.

مبادرات الإفصاح - الشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات (جدول الأعمال الورقة ٣١)

عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعاً في ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٢٣ لإعادة التداول حول المقترحات الواردة في مسودة العرض بعنوان الشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات.

التعليقات على متطلبات الإفصاح المقترحة (جدول الأعمال الورقة ٣١)

قرر المجلس مبدئياً مراجعة متطلبات الإفصاح المقترحة الواردة في مسودة العرض تحت العناوين الفرعية التالية:

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، عمليات اندماج الأعمال - بإضافة الفقرة الفرعية ب ٦٤ (ي) (ط) من المعيار ٣.

وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

الإفصاح عن الفروقات المؤجلة بين القيمة العادلة وسعر المعاملة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ إرشادات التنفيذ) - تحسينات سنوية محتملة (جدول الأعمال الورقة ١٢ ب)

ناقش المجلس وجود عدم اتساق بين الفقرة ٢٨ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٢٧، الأدوات المالية: الإفصاحات، والفقرة ١٤ من إرشادات التنفيذ المصاحبة للمعيار. وكان المجلس، في عام ٢٠١١، قد عدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ ولكنه لم يعدل فقرة التنفيذ ١٤ المصاحبة للمعيار ٧.

قرر المجلس ما يلي مبدئياً:

- أ. اقتراح تعديل فقرة التنفيذ ١٤ المصاحبة للمعيار ٧ وذلك لتكون متسقة مع الفقرة ٢٨ من المعيار.
- ب. إضافة هذا التعديل المقترح في دورة التحسينات السنوية القادمة للمجلس.

وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

تعديلات سنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - التطبيق المبكر والإجراءات السليمة (جدول الأعمال الورقة ١٢ ج)

- ناقش المجلس ما إذا كان سيسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات المقترحة. وناقش أيضاً العملية السليمة وما إذا كان سيبدأ في عملية التصويت.
- ناقش المجلس مبدئياً السماح بالتطبيق المبكر للتعديلات المقترحة.
- وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.
- قرر المجلس السماح بفترة ٩٠ يوماً لتلقي التعليقات على مسودة العرض.
- وافق جميع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.
- أشار أحد أعضاء المجلس إلى أنه سيعارض نشر مسودة العرض.
- أكد جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٤ عضواً على رضاهم على أن المجلس قد امتثل للمتطلبات المعمول بها في تطبيق عملية سليمة وأنه قد تشاور بالقدر اللازم ونفذ التحليل المطلوب للبدء في عملية التصويت على مسودة العرض.

www.ifrs.org المصدر:

متطلبات الإفصاح عن الانتقال في معايير أخرى لإعداد التقارير المالية (جدول الأعمال ٣١ ج)

- قرر المجلس مبدئياً المضي قدماً في المقترح الوارد في مسودة العرض والذي يفيد بأن متطلبات الإفصاح عن الانتقال إلى تطبيق معيار محاسبي جديد أو معدل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والموضح في ذلك المعيار الجديد أو المعدل ينطبق على المنشآت التابعة المؤهلة.
- وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.
- متطلبات إفصاح جديدة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (جدول الأعمال الفقرة ٣١ د)
- قرر المجلس مبدئياً أنه حتى إصداره لتعديل على المعيار المرتقب، سيطلب من المنشآت التابعة المؤهلة أن تمتثل لمتطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي صدرت بعد نشر مسودة العرض.
- وافق جميع أعضاء المجلس معايير المحاسبة الدولية البالغ عددهم ١٤ عضواً على هذا القرار.

الرقابة والتطبيق المتسق

الرقابة والتطبيق المتسق (جدول الأعمال ١٢)

عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعاً في ٢٢ مايو/ أيار ٢٠٢٣ لمناقشة الدورة القادمة من التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

إلغاء المستأجر للاعتراف بالتزامات الإيجار (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩) - تحسينات سنوية محتملة (جدول الأعمال الورقة ١٢ أ)

ناقش المجلس احتمالية وجود قصور في الوضوح في المعيار ٩، الأدوات المالية، متعلق بكيفية مطالبة المستأجر بالمحاسبة عن التزامات الإيجار المطفأة. ونتجت حالة عدم الوضوح بسبب الفقرة ٢-١(ب) من المعيار ٩ والتي تشمل إشارة مرجعية إلى الفقرة ٣-٣-١ وليس إلى الفقرة ٣-٣-٣ من المعيار ٩.

قرر المجلس ما يلي مبدئياً:

- أ. اقتراح تعديل على الفقرة ٢-١(ب) من المعيار ٩ وذلك بإضافة إشارة مرجعية إلى الفقرة ٣-٣-٣ من المعيار ٩.
- ب. مطالبة المنشأة بأن تطبق هذا التعديل المقترح مستقبلاً.
- ج. إضافة هذا التعديل المقترح في دورة التحسينات السنوية القادمة للمجلس.





جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

تعلن عن عقد الدورة التدريبية
المسجلة الرقمية التأهيلية لشهادة:

محاسب دولي عربي اداري معتمد IACMA

يوميًا وعلى مدار العام

● عدد الساعات: 99 ساعة تدريبية ● رسوم الاشتراك: \$100 دولار أمريكي

لمزيد من المعلومات:

هاتف: (+962 6 5100 900) - فرعي: 1228/1225 فاكس: (+962 6 5100 901)
E-Mail: Training@iascasociety.org | www.iascasociety.org

 ASCAsociety

على أجهزة اللابتوب والأجهزة اللوحية (التابلت) **10%**

على الهواتف الذكية **5%**

خصومات للمشاركين في
الدورات التدريبية على منتجات
شركة طلال أبوغزاله للتقنية



جمعية المحاسبين العرب للمحاسبين القانونيين (الأرون) عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن



الهدف العام:

تأهيل المشاركين لأعلى المستويات في مجال المحاسبة الإدارية لتمكين المرشحين من تحليل البيانات المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي وإدارة المخاطر وزيادة المعرفة في مجالات متعددة بالإدارة، والمحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والاقتصاد والتمويل.

الفئة المستهدفة:

تستهدف هذه الشهادة المرشحين المتخصصين في المجالات الإدارية والمالية ومنهم المحاسبين المسؤولين عن إعداد تقارير الإدارة والمدراء الماليين الذين يحتاجون إلى شهادة اعتماد لخبراتهم لتدعمهم في أداء مهامهم الإدارية بطريقة صحيحة وعلى منهج علمي ومتطور والعاملين في قطاعات الاستثمار والبنوك و الأفراد الحاصلين على مؤهل "محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)" وشهادة "المحاسب القانوني المعتمد (CPA)" وشهادة "المحاسب القانوني (CA)"

على أجهزة اللابتوب والأجهزة اللوحية (التابلت)

10%

على الهواتف الذكية

5%

خصومات للمشاركين في
الدورات التدريبية على منتجات
شركة طلال أبوغزاله للتقنية



جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأرون)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن



تعلن عن عقد الدورة التدريبية المسجلة الرقمية التأهيلية لشهادة:

محاسب دولي عربي قانوني معتمد IACPA

يوميًا وعلى مدار العام

● عدد الساعات: 111 ساعة تدريبية ● رسوم الاشتراك: \$100 دولار أمريكي

لمزيد من المعلومات:

هاتف: (+962 6 5100 900) - فرعي: 1228/1225 فاكس: (+962 6 5100 901)
E-Mail: Training@iascasociety.org | www.iascasociety.org

f ASCAsociety

على أجهزة اللابتوب والأجهزة اللوحية (التابلت) %10

على الهواتف الذكية %5

خصومات للمشاركين في
الدورات التدريبية على منتجات
شركة طلال أبوغزاله للتقنية



جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن



الهدف العام:

رفع الكفاءة المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق وتأهيل المشاركين الراغبين في الحصول على شهادة معترف بها رسمياً في عدد من البلدان العربية لغايات مزاوله مهنة المحاسبة والتدقيق.

الفئة المستهدفة:

جميع المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمدراء والمحليلين الماليين والإداريين على مختلف مستوياتهم وكذلك الراغبون بزيادة وتعميق معرفتهم بالمفاهيم والأساليب المحاسبية الحديثة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

10% على أجهزة اللابتوب والأجهزة اللوحية (التابلت)

5% على الهواتف الذكية

خصومات للمشاركين في
الدورات التدريبية على منتجات
شركة طلال أبوغزاله للتقنية





TAGTech

PRODUCTS

- Intel Core i5
8th Generation
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD



FLIP

- Intel® Core i7
10th Generation 1065G7
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512 GB SSD



PRO

- Intel Celeron N4100
- 4 GB LPDDR3
- 256GB SSD
+ 64GB EMMC



UNI

- Intel® Core i3
10th Generation 1005G1
- 4 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD



EDU

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 1 TB HDD



PLUS I

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512GB HDD



PLUS II

- Intel® Core™ i7
1255U
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD
+ 1 TB HDD

Intel® Iris®
Xe Graphics

4500 mAh

AX (wifi 6) BT 5.1

PLUS III
7022

New





Intel® Core™ i5
1235U



Intel® Iris®
Xe Graphics



8 GB RAM
DDR4



5000 mAh



256 GB SSD
+ 1 TB HDD



AC WIFI
BT 4.2

PLUS III

5022

New



Spreadtrum
SC7731E Quad-core



2 GB



32 GB



TAG-TAB Kids II



MediaTek MTK
8788 octa-core



8 GB



128 GB



TAG-TAB III



Front: 16 MP
Rear: 20 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Special**



Spreadtrum
SC9863 Octa-core



4 GB



64 GB



TAG-DC



Front: 8 MP
Rear: 16 MP



4 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Plus**



Front: 16 MP
Rear: 16 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Advanced**

TAGTech.Global Building 7, Abdel Rahim Al-Waked Street, Shmeisani, Amman, Jordan
TAGUCI Building 104 Mecca Street, Um-Uthaina, Amman, Jordan

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global

لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2023) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر